معوقات الاستثمار الفكري في الوطن العربي

د. كمال رزيق،جامعة البليدة الجزائر

د. حيدر عباس، جامعة دمشق سوريا

الملخص

إن البلدان العربية تمتلك مقومات بنية اقتصادية قوية، وقد تميز المجتمع العربي بقدرته على الانخراط في مسيرة الحضارة الإنسانية بشكل فاعل وذلك يتجلى في الآثار العلمية والفكرية التي تركها العرب للمجتمعات الإنسانية والتي أصبحت لبنة أساسية من مرتكزات التاريخ الإنساني ومن ذلك مثلا الآثار اللغوية والرياضيات والعلوم الدينية. واليوم نظرا لتباطؤ عجلة المشاركة العربية في رفد الحضارة الإنسانية نعتبر أن مسألة التنمية الفكرية والتركيز على الاستثمار الفكري المحلي وتشجيع الإنجازات الفكرية هي فعلا أهم الأوليات التي ينبغي العمل عليها وفتح الآفاق فيها أمام الكوادر البشرية المتوفرة في الوطن العربي. ومن هنا ندعو إلى منهجية مدروسة لتوجيه الطاقات الفكرية المحلية وفتح مجالات الاستثمار الفكري أمام الأفراد والمؤسسات وحيث أن مجال المعلوماتية هو المجال الرائد حاليا في النهضة العالمية فإن تكثيف الجهود في استثمارات المعلوماتية تعتبر الخطوة الأكثر حيوية وتطلبا في المرحلة الحالية.

الكلمات المفتاحية

رأس المال الفكري، الاستثمار الفكري، البلدان العربية، الحضارة، التكنولوجيا المعلوماتية

Abstract:

The Arab countries have the main arguments to structure a strong economy. Arab community made various achievements, which deserved human civilization and still in use and become an essential building block of the pillars of human history. Specially, we can point at the language elements, mathematics and religious studies. At the present time, due to the slowdown in the wheel of Arab participation in the intellectual human civilization, we consider that the issue of intellectual development and investment we consider that we must focus on the intellectual community and encouraging intellectual achievements. Hence we call for a deliberate methodology to guide the intellectual capacities intellectual investment

for individuals, institutions, and as the field of IT is currently leading the field in the Renaissance world, the intensification of efforts in the IT investments are considered the most vital step and demanding at the present stage.

Keywords: Intellectual capital, intellectual investment, Arab countries, culture, information technology

1- مقدمة

لقد كان الاستثمار في مجال رأس المال الفكري معروفا منذ القدم على شكل تفعيل دور الحكماء والنشاطات الاستشارية أو في لجوء العلماء إلى العزلة والتفرغ للإنجاز العلمي على غرار مؤسسات البحث العلمي القائمة حاليا في معظم بلدان العالم المتقدمة. وقد أثمرت هذه السلوكيات في إثراء المنتج الفكري وساهمت في جعل الاستثمار الفكري مجالا رحبا للإبداع والتطوير المستمر مع تحقيق انعكاسات تطبيقية لمستخلصاته على أرض الواقع المعاش وإدارة المجتمعات الإنسانية.

هذا ومع أن الإنتاج الفكري كان يحدث في حالات كثيرة ضمن البلدان المتقدمة اقتصاديا وحضاريا إلا أن التاريخ لا يخلو من حالات مساهمة المجتمعات الفقيرة والمتخلفة في إنتاج الفكر الجديد المؤثر على مستوى البشرية جمعاء.

ونحن هنا عندما نتحدث عن حالة الاستثمار الفكري في الوطن العربي فإننا نصادف حالة فريدة من نوعها في التاريخ لأن الوضع العالمي حاليا يختلف بمعطيات عديدة عن جميع الأوضاع التي سادت طيلة العهود السابقة. وتلك الاختلافات تتمثل في الصبغة التي اتسمت بها الحضارة الحالية من حيث الاتصال العالمي وسهولته، وكذلك امتداد نفوذ الأقوياء إلى خارج حدود بلدانهم بشكل قوي لدرجة أنهم قد يتمكنون من ممارسة إدارة البلدان التابعة لهم بالولاء إدارة فيها الكثير من التدخل الجوهري والأساسي.

بالنظر إلى ذلك فقد عمدنا في هذا البحث إلى مناقشة واقع الاستثمار الفكري وتبيان سبل مجابهة التحديات بطريقة لا تحتاج لقرار حكومي وإنما عبر سلوكيات اجتماعية تتراكم لتحقق المسيرة العامة المنشودة في هذا المجال. ونظرا لكون المعوقات التي يدور حولها البحث مشتركة بين جميع البلدان العربية فقد ارتأينا إثارة هذا الموضوع بشكل عام مع لفت الانتباه إلى شرائح مختلفة الخصائص في هذا المجال وهي شرائح غير مقسمة

إقليميا وإنما قد تكون مقسمة حسب المصادر الثرواتية أو حسب الميول السياسية وهذه الأمور كما يتبين في البحث تلعب دور العامل الفعال في التأثير على عملية الاستثمار في مجالات رأس المال الفكري محليا أو عربيا.

2-واقع الاستثمار الفكري في الوطن العربي

يكاد يكون هذا النوع من الاستثمار معدوما في الوطن العربي فأكثر الاستثمارات هي في مجال الترفيه والخدمات والتسويق، والوساطة لبيع الثروات الباطنية أو الكنوز التاريخية وهي الخامات المتوفرة بشكل كبير في بلدان المشرق العربي أكثر من غيرها.

وهذه الخطوات هي أسوأ طرائق الاستثمار في الاقتصاد وذات دور سلبي جدا في التأثير على التاريخ وثقافة المجتمع، ففي مجال بيع الثروات الباطنية مثلا نعتبر أنه لا يجوز التخلص من الثروات الموجودة إلا في إحدى الحالات الآتية:

1-تأمين الحاجات الحياتية الأساسية لأفراد المجتمع وخصوصا تلك التي تظهر بشكل طارئ كالكوارث البيئية أو مكافحة الوضع المعاشي المتردي مثلا.

2-الخوف من تناقص قيمة الثروات وتضاؤل دورها مستقبلا بسبب احتمال ظهور بدائل أكثر فعالية منها.

3- العمل المستمر على استثمار كل دفعة من مردوداتها بشكل لا يقل فعالية عن دور الثروة فيما لو تزايدت قيمتها.

فمثلا التنافس على بيع النفط في الدول العربية يتم من أجل تنامي ثروات خاصة وتبديدها في استثمارات ترفيهية أو صراعات هامشية، ومن المفارقات أنها تستخدم بشكل سلبي من أجل شراء السلاح، وهذا الأمر (شراء السلاح) يتم ليس لحاجة معينة في تلك البلدان حيث أن أيا منها لا يمتلك جبهة معادية، وإنما يتم شراء السلاح بشكل رئيسي انصياعا لتوجيه خارجي بهدف تصريف مكدسات المصانع الغربية. والمعلوم أن معظم معدات التسلح وبخاصة الباهظة الثمن منها هي منتجات مرحلية تفقد قيمتها وفعاليتها مع مرور الوقت بسرعة كبيرة بسبب التطوير المستمر لها.

إن ضخ الثروات الحيوية والهامة والخطيرة وتحويلها إلى نقود ورقية هي مخاطرة اقتصادية وغلط كبير لا بد من العمل على تداركه بأقصى سرعة. وله عدة مناحي سلبية خطيرة فعند زيادة الطلب على النقد الأجنبي تزداد أهمية النقد الأجنبي وعند تحويل

الثروة إلى مال يسهل تبديدها أو اختلاسها، أما عندما تكون الثروة محفوظة فإنها تحافظ على قيمتها بل قد تزداد قيمتها كل فترة بسبب اكتشاف مجالات استثمار جديدة لها أما تحويلها إلى نقود فيجعلها تتناقص باستمرار وذلك يحدث في أدنى الحالات بسبب عامل التضخم المالي.

ونحن في هذا الطرح لا ندعو لاستخدام الضغط الاقتصادي على الدول المستفيدة من الثروات وإنما ندعو إلى استراتيجية فعالة في الدفاع عن حقوق المجتمع ومحورية في التنمية الاقتصادية ومساهمة في رفد الحضارة العالمية بالنشاطات العربية. فلتفتح الأبواب أمام الإنجازات الفكرية العربية لتساهم بأرصدتها من ضمن بلدانها في تحقيق التوازن التنموي على مستوى شعوب العالم والتوازن الاقتصادي أيضا.

3-النشاطات الاقتصادية المضرة بالاستثمار الفكري

نتطرق هنا إلى ثلة من الفعاليات الاقتصادية التي توجه بشكل مضر مباشرة بالاستثمار الفكري أو ذات آثار تبعية تلعب ذلك الدور السلبي ومنها:

أ-استيراد المتطلبات البسيطة: إن السماح بالاستيراد العشوائي هو السماح للجهات الخارجية بسحب الأموال وفق برامج الشركات المستفيدة وعادة ما يكون العطاء مقابل ذلك مكاسب مرحلية مؤقتة. كما أن الاعتماد المطلق على الخارج حتى في أبسط الأمور الاستهلاكية يؤدي إلى ركود الفكر الإبداعي وجموده، ولذلك يقع المجتمع في حالة من النزيف المالي والجمود الفكري ومعالجة هذا الوضع وإن بشكل جزئي يمكن أن يتم عبر تشكيل لجنة تحديد التبادلات الخارجية ومراقبتها بحيث تكون مفيدة ومنمية لاقتصاد البلد وموقعه في العالم، ومن جهة أخرى ينبغي تشجيع المؤسسات الإبداعية لتصنيع المتطلبات السهلة محليا. وبذلك يتم العمل على عدم السماح للشركات الغربية باستخدام لعبة امتصاص الأموال وتحويل الاقتصاد إلى مرفق هزيل وخصوصا مع تنامي الصيحات الداعية إلى اعتماد اقتصاد السوق المفتوح الذي هو اقتصاد يهدف إلى تحقيق الربح ولا يهتم بالمنعكسات الأخرى الاجتماعية والفكرية.

الإجراء المناسب لمراقبة التبادلات التجارية الخارجية يكون عبر تحديد نسبة البضاعة المفيدة فعلا والتي نستوردها من الدول الصناعية وعند تحديد نسبة البضاعة التي تتميز بالآثار السلبية المباشرة اقتصاديا أو المتعدية إلى مجالات ثقافية وغيرها، فعندها يمكن

معرفة أسباب العديد من المشاكل الاقتصادية والثقافية التي تحدث في بلداننا دون إيجاد تفسير محدد لها. وعندئذ يمكننا أيضا باستمرار معرفة حجم المشكلة الاقتصادية في حالة المقاطعة او فائدة المقاطعة.

إن البلدان العربية التي تمثل بلدانا شرهة للاستيراد نمتلك سلاحين فعالين هما: **سلاح النفط** علما أننا لا ندعو لحرمان البلدان الأخرى منه وإنما لإدارته بشكل مفيد في التنمية و**سلاح السوق** والخوف من منعهم ميزة التسويق في بلدنا هو أهم الدواعي لصيحات العولمة وفي الحقيقة فإن الإدارة السليمة لهذين العنصرين يمكن أن يظهر أن الكفة في حالة المواجهة لن تكون لصالحهم.

2-تعزيز الوهم الاستعماري: وهو الوهم الذي صنعه الاستعمار في أذهان الشعوب، وخصوصا فكرة أن البلدان المستعمرة تعمل لصالح البلدان الخاضعة للاستعمار وهو وهم صنعوه في الأذهان ويغذوه باستمرار، لكنه في الحقيقة مشابه للوهم الذي يصنعه التاجر في ذهن المشتري من انه ينصحه بأفضل منتج لشرائه .

3-الاستجلاب المنظم لرأس المال الفكري: من المفارقات أن هذا الاستجلاب تمارسه الدول المتقدمة صناعيا وحضاريا لتساهم هذه العملية في زيادة التقدم لديها وحرمان البلدان الأولى من تحقيق التوازن على مستوى شعوب مختلفة. وهذه الإجرائية تتبدى غالبا في حالات شروط طلبات الهجرة إلى البلدان المتقدمة اقتصاديا. حيث تحصل فيها الكفاءات العلمية على امتيازات معروفة يصعب على البلدان الأصلية تأمينها للكوادر العلمية المتميزة. وفي الحقيقة أن الهدف من هذه الشروط ليس مرتكزا على القناعة بالفائدة المستقبلية وإنما بالفائدة المرحلية. ولكن ضررها على البلد الفاقد ينعكس على الفترة المرحلية ويستمر إلى فترة مستقبلية طويلة نسبيا بسبب الحاجة لقطع مسافة زمنية طويلة بين إقرار الحاجة للكفاءة العلمية ومن ثم العمل على إعدادها وإعادة تموضعها لتعويض الكفاءة المفقودة بما يسد مقامها الشاغر.

4-انتشار الفساد وتعزيزه : وهو ما يتسبب في ضياع المكاسب من الإمكانات الفكرية المتوفرة وخاصة في الحالات الكثيرة التي تستبدل الكفاءة العلمية بشخصيات متنفعة أو تعاني من خلفيات فكرية مضرة بتقدم المجتمع.

5-الإعلام والدعاية المغرضة: والتي تتمثل في محاولات التقليل من قدرة المفكر العربي والتشكيك في أهمية إنتاجه العلمي. في حين أنه كثيرا ما تنسب المنجزات العلمية لأول

من يطرقها من المجتمعات المتقدمة حتى لو كان قد سبق إليها من قبل مفكر عربي. ومن جهة أخرى فإننا نلمس حضورا إعلاميا كثيفا جدا لمنتجات ابتزازية يمكن أن يقع ضحيتها أي مواطن فهي فالمحطات الفضائية تمثل مجالا رحبا لامتصاص الأموال دون مقابل. وبالطبع فإن المحطات الخاضعة للدول الغربية هي أكثر ضررا لأنها تعمل على نقل المال من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية أما المحطات الفضائية المحلية فتعمل على خلل توزيع الأموال وتجميعها لدى الشركات الترفيهية غير المنتجة. إن الشركات التسويقية هدفها صناعة المستهلك التي يستهلك دائما وبشكل مستمر، فتكون منتجاتها على شكل سلسلة متصلة كلما تخلص المستهلك من مشكلة احتاج لمعالجة مشكلة أخرى. وهنا نؤكد على ضرورة حماية المستهلك غير المتبصر بعواقب أشراك التسويق من الوقوع ضحية الابتزاز السوقي. وهذا ما يكثر حدوثه حاليا في مجالات الاستهلاك الغذائي والدوائي.

6-المساعدات المالية وسياستها الخادعة: إن المساعدات التي تقدمها البلدان الغنية للشعوب الفقيرة هي في الحقيقة إما مكاسب يتقاذفها المتنفذون من أصحاب القرار في البد المعني وإما يكون هدفها هو تحقيق امتداد شعبي للبلد المانح بغية تشكيل ثقافة تبعية تتبناها شريحة قاعدية من المجتمع تكون مخزونا احتياطيا للبلد المانح يقوم باستخدامها مستقبلا في تحقيق تغييرات اقتصادية أو سياسية مناسبة للبلد الذي يقدم المساعدة.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بالقروض المالية والتي ماهي إلا رشا لاستصدار قرارات محددة ومن بعد ذلك تتم استعادة القروض فعليا من ثروات الشعوب المتقبلة لها أضعافا مضاعفة. علما أن القروض تسمى منحة ومفهوم المنحة يدل على وجود عطاء بدون مقابل بينما الحقيقة هي أن المنح ما هي إلا عباترة عن إعطاء القرض يتميز عن غيره بأن نسبة الفائدة عنه هي أقل من الفائدة المتداولة عالميا بقليل. وقد حدثت حالات عديدة من تقديم المساعدات لبعض الدول العربية من قبل مجموعة من الدول الأوربية فكانت النتيجة هي تقاسم المساعدات بين المتنفذين في حين كلف البلد بدفع المبلغ المترتب مع فائدته التي بقيت تتراكم على مدى عدة سنوات حتى ارتفعت المديونية إلى أربعة أضعافها في خلال بضعة سنين.

4-نماذج فعالة للاستثمار عربيا في مجال رأس المال الفكري

إن مجالات الاستثمار الفكري متعددة جدا في البلدان العربية لكن العديد منها يحتاج إلى تدخل حكومي وقرار سياسي، وهذا ما يجعلنا نقتصر على التطرق إلى بعض المجالات التي يمكن السير فيها عن طريق توظيف موضعي للكفاءات المتوفرة في شرائح معينة من المجتمع:

1-الاستثمار المحلي في المجال المعلوماتي

ونقصد به صناعة البرمجيات العربية، فالكفاءات العربية تستطيع عمل برامج أفضل من المبرمجين الأجانب للاستثمار المحلي، لكن صعوبة الاستمرار في ذلك تتمثل في المعارضة الخارجية ومحالة طمس أي حركة تسعى للمنافسة والبروز. وقد لا تعمد أية جهة من الجهات الخارجية لاستثمار برامجنا وقد لا يتاح لها مجال للانتشار، وقد تحارب لمنع حصول أصداء عالمية لها، وقد لا تحصل على الاستحسان المحلي بادئ ذي بدء وقد لا يتم تأييدها ماديا لعدم القدرة، لكن البدء بصناعة المعلوماتية من الطبيعي أن يكون شاقا كمشقة المعارك الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

إن مخازن المعلوماتية الخارجية تتطلب سوقا فإذا أصبح موقع التسويق منتجا سيعانون من مشاكل عديدة. وبالتالي من الطبيعي أن شركات الإنتاج تلك لن تلجأ إلى التطنيب بمنتجاتنا بل ستسارع إلى عمل ما هو أفضل منه بتكريس كل ما لديها من قدرات متراكمة.

إن مجال المعلوماتية أصبح يحتل حيزا رئيسيا في الاقتصاد. فينبغي بشكل حاسم وسريع ومدروس التعاون بين المبدعين العرب في مجال المعلوماتية لأنه أخطر عصب يمكن أن يتحكم بالتطور علاوة على كونه أخطر غزو يمكنه أن يصيب بلداننا ويخترقها عند الاعتماد الخارجي المطلق عليه. وهو جهاز تحكم حقيقي عن بعد لا يحتاج جهودا كبيرة وقد استخدم في محاربة العراق. وتطبيقات هذا السلاح حاليا غير مفعلة بشكل ظاهر في بلداننا لكنه جاهز للاستخدام في أية لحظة، ومن أهم أسباب التأخير في استخدامه وتفعيله بشكل كامل هو قلة انتشاره وبالتالي فإن استخدامه لن يكون مؤثرا بحيث يحقق الغاية وقد يلفت الانتباه إليه فيتم الاحتياط ضد مزالقه. وقد لعب السلاح المعلوماتي دورا نمهما ومشهورا في المراحل السابقة كما حصل في الاتحاد السوفييتي السابق. وكلما

زاد الاعتماد عليه كلما زاد خطره وأصبح من الممكن التحكم بالبلد المعني عن طريق النظم المعلوماتية ما لم تقم المجتمعات الذكية بإعادة قولبته استنادا لملكاتنا الفكرية وصبغتنا ووثقافتنا ومعرفتنا.

نعتبر أن التطور الحضاري سيصل إلى نقطة معينة في البرمجيات ثم ستغلق إمكانيات التطوير نسبيا أو تتباطأ مما يتيح الفرصة للآخرين للقيام بخطوات محلية. ونعتبر أن اللغة العربية ستسود العالم وهذا الأمر فيه من جهة أخرى مصلحة للغات المجاورة كالتركية والفارسية والهندية لأنها تستخدم نفس الأحرف بينما ستتراجع لغات العالم الأخرى. ونذكر بهذا الصدد أن اللغة العربية هي ثالث لغات العالم انتشار بين السكان فالمرتبة الأولى تحتلها اللغة الصينية ثم الإنكليزية ثم اللغة العربية كما أن الخط العربي منتشر في مجال أوسع وبالتالي فالاستثمار المعلوماتي باللغة العربية هو ضرورة وهو واجب على المتكلمين بالعربية للاستقلال في التجهيزات المادية والنظم المعلوماتية.

ونشير إلى أهم نواحي التغيير في مجال المعلوماتية والذي يجب أن يشمل

- إنجاز نظام تشغيل عربي
- تصميم لوحة مفاتيح عربية غير مرتبطة بلوحة المفاتيح الحالية المترجمة والمنظمة على حسب الاعتبارات الأساسية للغة الإنكليزية، وذلك في عدة مناح كتحديد عدد الأزرار وتوضعها غير المناسب الخ.
- إنجاز مجموعة من النظم البرمجية الخدمية العربية المصدر لأن معظم البرامج المستوردة هي أفخاخ أو مليئة بملفات التجسس أو التخريب أو الفيروسات.
- إنجاز مجموعة من لغات البرمجة العلمية لتكون تعليماتها باللغة العربية

2-نشر الفكر والثقافة التاريخية

إننا نعتبر أن بلداننا يمكن أن تحقق مكاسب عديدة في صراع انتشار الفكر رغم أن البلدان الغربي هي الأقوى في المجال المادي، وكما أنهم يديرون العولمة في المجال الاقتصادي فإنه ينبغي علينا الحرص على عدم تبعية الفكر الثقافي للمنتج المادي.

5-المقترحات والتوصيات:

إن البلدان العربية تمتلك مقومات بنية اقتصادية قوية وقد تميز المجتمع العربي طيلة الزمن الماضي بخوض سلوكية تاريخية في المجال الديمغرافي والجغرافي سمحت له باحتكار كل الامبراطوريات العظمى التي عرفها التاريخ. ومسألة التنمية الفكرية فيه هي فعلا بنظرنا أهم الأوليات للكوادر البشرية المتوفرة فيه. وهي كوادر ذات رصيد حضاري وثقافي يسمح لها بصياغة منهجية مرتكزة على أرضية صلبة لتحقيق وإدارة عمليات الاستثمار الفكري المنظم وبهذا الصدد نشير إلى مجموعة من المبادئ الأساسية لتحقيق التوظيف الأمثل للطاقات الفكرية:

1-اعتماد سياسة الهجوم الاقتصادي والفكري مع المحافظة على مبادئ الصمود الثقافي والاقتصادي. ويمكن بهذا الصدد الاستفادة من المجال الفكري والعقائدي. فالقارة الأمريكية مثلا تفتقر إلى هذه المقومات التاريخية والأرصدة الحضارية. ونجدها تسعى لتحقيق ذلك عن طريق تغيير جميع المفاهيم الموجودة لدى الشعوب في البلدان الأخرى وتوحدها في مفهوم المصلحة والمال وهو المجال الذي تتفوق فيه حاليا وتستخدمه لصنع الفكر المواتي لمصالحها وهو العامل الذي يمكن من وضع أسس لإطالة فترة السيطرة على العالم.

2-ضرورة إنشاء مراكز التوثيق الفكري في مختلف البلدان العربية والتي تستخدم المعطيات الحديثة والتقانة المعلوماتية. حيث يمكن لهذه المراكز أن تتضمن مختلف الإنجازات العلمية فيها بدءا من الإنجازات البسيطة إلى أعظمها وبما في ذلك نقاشات الفلسفات العقائدية.

3-ضرورة أن تسلك البلدان النفطية منهجا سليما في إدارة الموارد النفطية عبر تحقيق الاستفادة القصوى من ميزات هذه الثروة قبل أن تنفد أو تفقد فعاليتها بسبب تتوفر بدائل لها. وخاصة أن تعمد تلك البلدان إلى تحويل مردوداتها إلى استثمارات فكرية وليس على غرار ما يتم حاليا من توظيفها في المجالات الخدمية والترفيهية والاستهلاكية . علما أن بعض المؤشرات تدل على إمكانية الاستغناء عن النفط خلال فترة زمنية غير طويلة من هذا القرن، مما يزيد من حساسية وأهمية هذا الطرح.

4- الحد من الفعاليات التسويقة المختلفة الطابع بدءا من الدعاية الإعلامية المضللة وحتى تسويق المنتجات الاستهلاكية والعلاجات الوهمية. والعمل على سد هذه الاحتياجات

عن طريق التوعية أو صناعة البدائل لها (عند قلة الاستجابة لطرائق المكافحة). وهنا يمكن للخبرات المحلية الاستفادة من دراسات مستويات الاستهلاك وأنواعها وتستفيد من هذه المعطيات لبناء قالب عام تصوغه وتقوم بتحديد سلوك ننتهجه من أجل إعادة احتلال ذلك السوق الذي صنعته تلك المنتجات ومن ثم فمستقبلا يمكن العمل على تغيير طابعه.

5-العمل على وقف ما يمكن أن نسميه النزيف الدماغي للعقل العربي وهو الذي يتم عبر هجرة الكفاءات، وطرق معالجته تتم عبر توفير الظروف المناسبة والمستويات المعيشية ومتطلبات البحث العلمي والتوثيق الفكري . وعندها يمكن بوضوح استجلاء حقيقة أسباب هجرة الكفاءات وتوصيفها فيما إذا كانت سعيا لتحسين الظروف الحياتية أم لغايات أخرى. إننا نعتبر أن الرغبة ستقل كثيرا في حالة توفير المناخ المناسب لنشاط العلماء وتطبيق منجزاتهم الفكرية.

Openikan.com

المراجع:

1- عباس حيدر،نماذج تكنولوجيا المعلومات لإدارة المعرفة واستثمار رأس المال الفكري، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء الأهلية الموسوم بعنوان «الاتجاهات الدولية الحديثة في منظمات الأعمال: التحديات والفرص والآفاق» 2006.

2- عباس، حيدر، «معايير اختيار الفعاليات الهامة للمناصب الحكومية»، صوت المعلمين العدد 12 كانون الثاني، 2006.

3- عباس حيدر، منهجية الأتمتة الشاملة وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، المؤتمر العلمي الثامن لكلية العلوم الإدارية والمالية، «منظمات الأعمال العربية ومتغيرات العصر»، جامعة إربد الأهلية 1-2006/8/2.

4- صلاح الدين عبد الباقي، الجوانب العلمية والتطبيقية في إدارة الموارد البشرية، الإسكندرية مصر، الدار الجامعية للطباعة والنشر، سنة 2001.

5- محمد سعيد أنور سلطان، في إدارة الموارد البشرية- الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

6- حسن إبراهيم بلوط، إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية، لبنان، الطبعة الأولى.

7- جمال الدين محمد المرسي، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن 21، الدار الجامعية الابراهمية مصر 2006.

8- شوقي ناجي جواد، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية المدخل لتحقيق الميزة التنافسية لمنظمة القرن 21، الدار الجامعية الابراهمية مصر 2006.

9- Bhartesh, K.R. and Bandyopadhyay, A. K. (2005). «Intellectual Capital: Concept and its Measurement" Finance India. Delhi. Vol. 19(4).: 1365-1374.

10- Bassi, Laurie. J. (1997). Harnessing the Power of Intellectual Capital. Training and Development. 51 (12). Dec.

11- Regallo A., Valente G., operational knowledge management: a way to manage competence, exp–volume 2, n°4, December 2002 (http:// exp.telecomitalialad.com)

12- Sveiby, Karl-Erik. (1998). Intellectual Capital: thinking Ahead. Australian Accountant. 68(5). June. 18-22.